مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد:7/العدد:1/أفريل ،2023،ص ص751-770

رؤية التنمية المستدامة 2030،بين فرص التحول الحكومي ومواجهة الفساد

Sustainable Development Vision 2030, between Government transformation opportunities and corruption confrontation

* حليمة شابي
Chabbi halima
جامعة باجي مختار – عنابة– الجزائر
halima.chabbi@univ-annaba.dz

أحسين عثماني
Hassineathmani
جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي–الجزائر
hassine.ath1964@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/21 تاريخ القبول: 2023/01/30 تاريخ النشر:2023/04/30

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهم الاستراتيجيات والجهود الرائدة لتعزيز جهود مكافحة الفساد بجميع صوره وأبعاده منأجل تكريس قابلية تحقيق الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة 2030 وأهدافها السبعة عشر .

وتبين الدراسة إلى أن التحول الحكومي التكنولوجي الرقمي يعد العنصر الفعال والناجع في تحقيق الرفاه الاقتصادي والتقارب الاجتماعي وإذابة الفوارق الاجتماعية، وأن الفساد الإداري والمالي، عامل رئيس في الانحدار الاقتصادي والتردي السياسي والاجتماعي، والمؤثر المباشر على حركة المجتمع عامة. وعليه ينبغي على جميع البلدان وأصحاب المصالح اتخاذ الخطوات الجريئة المفضية إلى ضرورة التحول والانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود أمام تحديات الفساد.

الكلمات المفتاحية:رؤية التنمية المستدامة 2030،الفساد،التحول الحكومي التكنولوجي والرقمي.

تصنيفJEL:O32، P16، O1

Abstract :

This researchaims to high light the most important strategies and pioneering efforts to enhance anti-corruption efforts in all its forms and dimensions in order to establish the viability of achieving the strategic vision for sustainable development 2030

Key words: Sustainable Development Vision 2030,corruption,Governmental technological and digital transformation

JEL classification codes: O32،P16 ،O1

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إشكالية الدراسة:

تشير العديد من الدراسات الى ان تزايد حدة الأزمات وانهيار العديد من اقتصاديات الدول يرجع بالدرجة الأولى الى تفشي ظاهرة الفساد بالأخص في الدول النامية، لذا كان من الضروري الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة كحل للحد من ظاهرة الفساد لتحقيق التنمية الاقتصادية ككل سواء من الرؤية الاسلامية او الرؤية الغربية، لكن تختلف الرؤية في كيفية إرساء الحلول الممكنة لمكافحة الفقر سواء من الرؤية الإسلامية او الرؤية الغربية، وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى فعالية التحول الحكومي في الحد من ظاهرة الفساد لتحقيق التنمية المنشودة؟

أهمية الدراسة: يستمد البحث أهميته من خلال شقين:

الشق الأول ويتمثل في خطورة تفشي ظاهرة الفساد في اقتصاديات الدول وما ينجر عنها من عواقب وأثار سلبية تؤثر بصفة مباشرة وكبيرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

أما الشق الثاني فيتمثل في تزايد الاهتمام بموضوع التحول الحكومي التكنولوجي الرقمي من أجل التخفيف من حدة الفساد بجميع صوره والقضاء بصفة نهائية على الفقر في إطار 2030.....،

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق بعض الجوانب منها:

- إبراز أهم أهداف رؤية التنمية المستدامة 2030؛
- تحديد خطورة الفساد بمختلف أنواعه والتأثير السلبي المترتب عنه وبيان أسبابه ومظاهره؛
- تسليط الضوء على مفهوم التحول الحكومي التكنولوجي الرقمي وأهميته؛
- تحديد مدى فعالية التحول الحكومي في الحد من الفساد وتحقيق التنمية.

منهج وهيكل الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على إشكالية البحث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مشكلة الدراسة والوصول إلى النتائج والتوصيات بالإضافة إلى المنهج

التاريخي من خلال تتبع الدراسات السابقة التي تصب في موضوع الدراسة، من خلال معالجة المحاور التالية:

- الدراسات السابقة.
- الإطار النظري لأجندة التنمية المستدامة رؤية2030.
- الإطار المفاهيمي للفساد بجميع صوره.
- فعالية الروابط بين التحول الحكومي ورؤية التنمية المستدامة 2030 ومكافحة الفساد.
- عرض النتائج والتجربة الإسلامية في تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال نموذج عمر بن عبد العزيز.

2. الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة (شعبان فرج، 2012) بعنوان: الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العاموالحد من الفقر _دراسة حالة الجزائر (2000_2010)

يؤكد الباحث من خلال دراسته على أن الحكم الراشد يعد مطلبا حقيقي الحكومات الدول خاصة النامية منها، لما يوفره من فرصة مثمرة تحقق مكاسب جمة على مستوى النمو الاقتصادي المستقر،كونه يساعد على الاستخدام الفاعل للموارد المالية وحسن استغلالها، عن طريق مجابهة الفساد وتعزيز قيم الشفافية والرقابة والمساءلة في إدارة الأموال العامة، وأكد على أن للحكم الراشد دور فاعل ومحوري في تحقيق الأهداف الإنمائية، مع الإشارة إلى أن الحكم الراشد ليس هدفا في حد ذاته إنما مرد وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة فهو عبارة عن امتداد لمبدأ الإدارة الرشيدة.

وقد أكد الباحث على أن إدارة المال العام يتطلب إرساء مبادئ وأسس الحكم الرشيد خاصة الشفافية والمساءلة وتعزيز اطر المشاركة للفاعلين في امن قطاع خاص ومجتمع مدني،خاصة فيظل تنامي حاجيات الأفراد ومحدودية موارد الدولة.(فرج، 2012)

الدراسة الثانية: دراسة (بوزيد السايح، 2012) بعنوان: سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية

ركزت الدراسة على أهم الطرق والآليات المعتمدة من طرف الدول عامة والعربية منها خاصة، ومدى استعدادها لتبني معايير الحكم الراشد وتعزيز الشفافية والمساءلة كمدخلين للحد من آثار ظاهرة الفساد.

وخلصت الدراسة إلى أن الفساد من أهم مسببات ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى هجرة أصحاب الكفاءات، وقد أكد الباحث على انه لتعزيز المساءلة والشفافية في الدول العربية لابد من وضع قواعد وتشريعات ومؤسسات دستورية وتعزيز دور القضاء والأجهزة التشريعية والرقابية، إلى جانب مناهج تربوية وثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة عن طريق إستراتيجية طويلة المدى.(السايح، 2012)

الدراسة الثالثة: دراسة(Tunku Abdul Aziz)بعنوان:

International case study: stamping out corruption in Malaysia

تناولت الدراسة تجربة ماليزيا في مكافحة الفساد في القطاع العام والخاص،وذلك من خلال تطبيق استراتيجية شاملة ومتكاملة تتداخل فيها مصالح كل من الحكومة، المؤسسات، قطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدنيوكنتيجة لدلك فان نجاح التجربة الماليزية كان نتيجة للإرادة السياسية لدى مختلف الحكومات وتطبيق مبادئ الحكم الراشد من خلال الشفافية والنزاهة والمساءلة.(aziz, pp. 393-399)

3- أهداف التنمية المستدامة:

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
3- ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
9- إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
11- جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

15- حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، وقد تم تشكيل هذه الأهداف مع تمثيل كل واحد منها بشعار خاص به، كما هو مبين أدناه:

شكل 1: أهداف التنمية المستدامة.

المرجع:خطة-التنمية-المستدامة-2030-المنطقة-العربية/https://www.unescwa.org/ar/sub-site

4. الإطار المفاهيمي للفساد:

4.1مفهوم الفساد:

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بشكل عام على أنه: " إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة "(glossary)

أما اتفاقية الأمم المتحدة فقد عرفته من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم القيام بتجريم هده الممارسات وهي الرشوة بجميع

وجوهها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس والمتاجرة بالنقود وإساءة استغلال الوظيفة وتبييض الأموال والثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى.(عادل، 2004، صفحة 95)

2.4أسباب ظهور الفساد:

وقد حددها البنك الدولي Word Bank مجموعة من الأسباب ظهور الفساد نوجزها في التالي:(بروش و دهيمي، 2012، صفحة 10)

- ✓ تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها؛
- ✓ وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة؛
- ✓ حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة؛
- ✓ ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها؛
- ✓ توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.

3.4تقرير مؤشر الفساد العالمي:

منذ عام 1995 والشفافية الدولية تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصارا (CPI) يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين،

وقد غطى المسح 133 بلد عام 2003، وفي 2016 كان 176 بلد، و180 بلد سنة 2017، حيث الدرجة الأعلى -10- تعني الأقل فساداً والأقل-1- للأكثر فساداً في نظام من عشر نقاط. وتُظهر النتائج أن سبعة من كل عشرة بلدان هي دون مستوى 5 نقاط على 10 وتصل النسبة إلى تسعة بلدان من كل عشرة في الدول النامية، وهو ما يدل على مدى انتشار الفساد في البلدان النامية أكثر من غيرها.

والشكل التالي يوضح خريطة للعالم عن مؤشر مدركات الفساد بحسب الشفافية الدولية التي تقيس "إلى أي مدى يتم إدراك وجود الفساد بين المسؤولين الحكوميين والسياسيين"، حيث أن الأرقام المرتفعة تشير إلى تصور أقل من الفساد، بينما تشير الأرقام المنخفضة (أحمر) إلى تصور أعلى من الفساد لسنة 2017.

الشكل 2: تقسيم دول العالم حسب مؤشر مدركات الفساد.

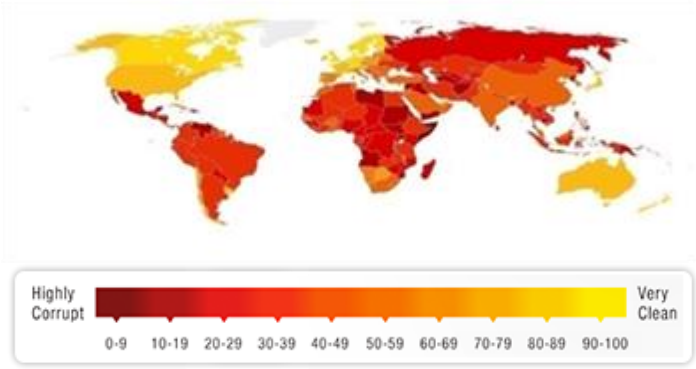

المرجع:عن الموقع الالكتروني
https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017#table

عالميا يتضح أن نيوزلندا تتصدر الترتيب العالمي برصيد 89 نقطة، بينما في المرتبة الثانية الدانمرك بعدما كانت متصدرة للترتيب العالمي لثلاث سنوات على التوالي وتأتي فنلندا في المركز الثالث ب 85 نقطة، فيما حلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز 16 بـ75 نقطة .

وحسب المنظمة فإن تفشي الفساد على مستوى العالم يدفع إلى المزيد من السخط الشعبي على الحكومات ويؤدي إلى نتائج عكسية ويوفر أرضية جيدة لنشاط القوى السياسية الشعوبية والدينية في صفوف الناس، ويمكن أن يساعدها على الوصول إلى السلطة، مشيرةً إلى أن ذلك يمكن أن يؤثر على الحريات والصحافة وحقوق الإنسان في المدى المتوسط والبعيد. وقد نبهت المنظمة إلى أن التواطؤ بين الشركات والسياسيين في بعض الدول يخلق نوعاً من الفساد الكبير الذي يمكن أن تكون له أثار على حقوق الإنسان، من خلال عرقلة التنمية وتعزيز التهميش الاجتماعي.

وتتميز البلدان التي سجلت المراتب الأولى في المؤشر العالمي بمستويات عالية من حرية الصحافة، وإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالميزانية العامة، كما يتميز المسؤولون في السلطة فيها بمستويات عالية من النزاهة، وتتمتع سلطاتها القضائية بالاستقلالية عن السلطات الأخرى، وتنقص فيها معدلات التميز وفقاً للفوارق الطبقية.

في المقابل تعاني الدول التي جاءت في ذيل الترتيب من الحروب والصراعات السياسية والطائفية، وهي دول لا تتمتع بحكومة رشيدة، وتعاني من ضعف المؤسسات العامة كالشرطة

والقضاء، وتغيب فيها حرية التعبير والصحافة الحرة ويكاد ينعدم فيها نشاط المجتمع المدني المستقل عن السلطة السياسية.

أما بخصوص ترتيب الدول العربية من حيث مؤشر الفساد العالمي فيمكن إدراجها في الجدول التالي:

الجدول 1: ترتيب الدول العربية حسب درجة الفساد.

الترتيب	الدولة	الرصيد	الترتيب	الدولة	الرصيد	الترتيب	الدولة	الرصيد
21	الإمارات	71	103	البحرين	36	171	ليبيا	17
29	قطر	63	112	الجزائر	33	175	السودان	16
57	السعودية	49	117	مصر	32	175	اليمن	16
59	الاردن	48	122	جيبوتي	31	178	سوريا	14
68	عمان	44	143	لبنان	28	180	الصومال	9
74	تونس	42	143	موريتانيا	28			
81	المغرب	40	148	جزر القمر	27			
85	الكويت	39	169	العراق	18			

Source: **corruption perceptions index 2017**

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017#table2018/03/08 تاريخ الاطلاع:

كشفت نتائج تقرير مؤشر مدركات الفساد لسنة 2017 الذي صدر عن منظمة الشفافية الدولية أن الفساد في المنطقة العربية باق ويتزايد بمعدلات مرتفعة أيضا، حيث سجلت أغلب الدول العربية تراجعاً في المؤشر وتفاقماً في معدلات الفساد قياساً لنتائج العام 2015، فلا نجد أي دولة عربية ضمن الدول العشرين الأولى في العالم، باستثناء الإمارات التي تقدمت الى المركز 21 برصيد 71 نقطة بينما يزدحم ذيل القائمة بأكثر من 6 دول عربية تحوز معدلات متدنية جداً في الشفافية والنزاهة. باستثناء تونس التي تقدمت مركزاً واحداً في الترتيب العالمي وثلاث نقاط في المؤشر، فإن كل الدول العربية قد تراجع ترتيبها عن مؤشر العام 2015. على غرار قطر التي كانت تحتل المركز الأول عربياً والـ22 عالمياً بـ71 نقطة، تراجعت للمركز 31

بـ61 نقطة، لتتقدم في 2017 الى المركز 29 ب 63 نقطة فقط، لتحلّ الإمارات في المركز الأول عربياً والـ21 عالمياً بـ71 نقطة .

وتقدمت السعودية الى المركز 57 بـ49 نقطة في حين احتلت المركز 62 بـ46 نقطة سنة 2016، كما تراجعت مصر الى المركز 117. واحتلت الدول العربية: العراق، ليبيا، سوريا، اليمن، السودان والصومال مراكز ضمن الدول الـ15 الأخيرة في الترتيب العالمي، وحلت الصومال في أخر الترتيب بـ9 نقاط فقط. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدول تشهد حروباً واضطرابات رفعت من معدلات الفساد وظاهرة الإفلات من العقاب وسوء الإدارة واستخدام السلطة في أوضاع استثنائية.

ووفقاً لمؤشر الفساد، فإن السقف العالمي يجب أن يتجاوز الـ50 نقطة كي تُعتبر الدولة من الدول ذات المعدل الجيد في مكافحة الفساد. وبحسب السقف فإن أغلب الدول العربية، باستثناء الإمارات وقطر، هي تحت المعدل العالمي، و12 دولة عربية مصنفة ضمن الدول شديدة الفساد في العالم.(أحمد)

5. الرؤية الإسلامية (نموذج عمر بن عبد العزيز) في الحد من الفساد:

يعتبر الاقتصاد الإسلامي جزءا لا يتجزأ من النظام الإسلامي الشامل ولم يكتف بوضع تصورات نظرية فقط للمشكلات التي تواجه الإنسان في حياته اليومية بل قدم له الحلول العملية والتطبيقات الميدانية التي تعالج القضية من جذورها، وقد حظيت مشكلة الفقر بقسط وافر من المعالجات والحلول، ويمكن تقسيم العلاج الاقتصادي الإسلامي لمشكلة الفقر إلى قسمين، قسم نظري (محمد و اخرون، 2017، صفحة 151) يقوم على الوضع والإرشاد والتوجيه وتعميق القيم الإسلامية الخاصة بالعمل والكسب وطلب الرزق، أما القسم الثاني فهو عملي تطبيقي والتي يتضمن:

- **فريضة الزكاة:** تعتبر الزكاة عبادة مالية فهي مؤسسة التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية كون أن أغنياء المجتمع يتحملون تبعات ظروف العيش الكريم للمحتاجين والفقراء بإشراف الدولة، فالعطاء في الشريعة الإسلامية يهدف إلى استئصال الفقر والقضاء عليه؛لأن هدفه تحويل الفقراء إلى أغنياء لا يعودون بحاجة إلى الزكاة مرةً أخرى.ويضع الإسلام قواعد السلوك الاقتصادي للأغنياء بعيداً عن الترف ، والكبر،

والاستغلال ، والتسلط ؛ فالإسلام ينظر للمال بأنه مال الله ، والناس مستخلفون فيه(الحجازي، الصفحات 11-13)

- **الإقراض الحسن بقصد العمل**: تدعيما لأواصر الألفة والمحبة في المجتمع المسلم فقد شرع الإسلام القرض الحسن وجعل له الثواب الجزيل في الدنيا والآخرة، وفوق ذلك أوصى القرآن بالصبر على المعسرين، ففي قوله تعالى " : وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وان تصدقوا خير لكم أن كنتم تعلمون" سورة الرعد، الآية 11.

وبذلك فقد سد الإسلام الباب نهائيا على الربا والمرابين وقضى على أخلاق الأنانية والجشع والحسد والبغضاء التي تنجم عن الربا واستبدالها بأخلاق الإيثار والمودة والتراحم التي تترافق مع القرض الحسن والصدقات التطوعية والكفارات والهدايا وحقوق الجار والضيف. الخ(سالم برقوق و زبيري رمضان)

- **الحث على الادخار والتوفير**: حث الإسلام على الادخار وشجع عليه بحيث يستطيع المدخر استخدام هذه الأموال المدخرة في تمويل مشروع خاص به أو تمويل استثمارات كبيرة إن كان حجمها كبيرا، ولكن يجب التنبيه هنا إلى الفرق بين الادخار والاكتناز فالادخار لا يعني حبس المال وكنزه، لان هذا المنع يخالف تعاليم ديننا، حيث يقول الله تعالى:" والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرناهم بعذاب اليم" سورة التوبة، الآية 34.

اشتهرت خلافة عمر بن عبد العزيز بأنها الفترة التي عم العدل والرخاء في أرجاء البلاد الإسلامية حتى أن الرجل كان ليخرج الزكاة من أمواله فيبحث عن الفقراء فلا يجد من في حاجة إليها، وقد حصل أن جاءوه مرّة بالزكاة فقال أنفقوها على الفقراء والمساكين فقالوا ما عاد في أمة الإسلام فقراء ولا مساكين، قال فجهزوا بها الجيوش، قالوا جيش الإسلام يجوب الدنيا، قال فزوجوا بها الشباب, فقالوا من كان يريد الزواج زوج، وبقي مال فقال اقضوا الديون على المدينين، قضوه وبقي المال, فقال انظروا في أهل الكتاب (المسيحيين واليهود) من كان عليه دين فسددوا عنه ففعلوا وبقي المال، فقال أعطوا أهل العلم فأعطوهم وبقي مال، فقال اشتروا به حباً وانثروه على رؤوس الجبال, لتأكل الطير من خير المسلمين.

وقد عمل عمر بن عبد العزيز على معالجة الأوضاع الاقتصادية خلال فترة خلافته للدولة الإسلامية –خلال عامين ونصف تقريبا- حيث عمل على معالجة الوضع القائم ووقف الهدر

المالي وتحرير بيت المال من الأعباء المالية وترشيد نفقات القطاع العام والخاص، كما خطط لتوسيع موارد الدولة وبناء رأسمالها المستقل، وإعادة توزيع الدخل توزيعا عادلا حتى أصبح المال في العام الثاني في متناول جميع طبقات المجتمع، فحقق بالنهج الإصلاحي الاستقرار بكل أبعاده على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومن أهم معالم الإصلاح الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز ما يلي:(محمد و اخرون، 2017، الصفحات 157-185)

- ترسيخ عوامل الثقة في الإصلاح الاقتصادي على مستوى الراعي والرعية؛
- حل مشكلة العجز المالي والمديونية التي كانت تعاني منها الدولة؛
- حقق الرفاه الاجتماعي للمجتمع الإسلامي؛
- عالج مديونية الأفراد والأحوال الاجتماعية للمجتمع؛
- جعل دائرة متجولة تتفقد أحوال المجتمع على جميع مستويات؛
- نجح في تعزيز الالتزام الطوعي لقوانين الدولة؛
- ارتفاع مستوى الدخل للأفراد.

وتجدر الإشارة إلى أن مسيرة عمر بن عبد العزيز وسياسته قد أدت إلى استقرار الأوضاع الداخلية وتوقف الحروب والفتن، ما اوجد مناخ عام من الراحة والطمأنينة والاستقرار، الأمر الذي ساهم في النمو الاقتصادي للدولة وتحسين أوضاع طبقات المجتمع الفقيرة حيث اشتغل على إعادة توزع الدخل والثروة بالشكل العادل من اجل تحقيق حد الكفاية لكافة الناس، كما قام بإصلاح إيرادات بيت المال وتشجيع التجارة وترشيد نفقات الدولة من خلال قطع امتيازات الخليفة والأمراء الأمويين وترشيد الإنفاق الإداري والحربي مع تشجيع نظام الوقف الذي من خلاله انشأ دار لإطعام الفقراء والمساكين والخانات لإيواء المسافرين.

6. الرؤية الغربية (نموذج سنغافورة) في معالجة ظاهرة الفساد :

تعد دولة سنغافورة من أكثر الدول التي حققت مستويات جد منخفضة من حيث مؤشر الفساد نتيجة تظافر عديد الجهود الرامية إلى ذلك بالبلد وذلك للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في شتى المجالات، إذ تعتبر سنغافورة من الدول التي أصبحت تمثل نموذجا عمليا للدولة التي انتقلت من معسكر الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة فقد كانت من أفقر البلدان في آسيا خلال الستينات من القرن الماضي لتتحول إلى إحدى أكثر

الاقتصاديات تطورا، وتحتل المرتبة الثالثة من حيث أعلى مستوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم بعد كل من قطر ولوكسمبورغ، على الرغم من كل المعوقات بقيادة كفاءات مؤهلة إلى جانب النزاهة والشفافية في إدارة الموارد. ويوضح ذلك الجدول الموالي:

الجدول 2: تطور تصنيف سنغافورة من حيث مؤشر الفساد

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الترتيب	6	4	5	5	5	5	5	4	4
المعدل	9,1	9,2	9,3	9,4	9,3	9,4	9,4	9,3	9,2
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب	3	1	5	5	6	7	7	7	6
المعدل	9,2	9,3	9,2	8,7	8,6	8,4	8,5	8,4	8,4

Source: **corruption perceptions index 2017**
https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017#table تاريخ الاطلاع: 08/03/2018

7.ضرورة تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة للحد من الفساد:

1.7استراتيجية مواجهة الفساد الإداري والمالي:

تتكون هذه الاستراتيجية من العناصر التالية:

- ✓ إصلاح الهيئات الحكومية، محاربة الأداء البيروقراطي وتقييم أساليب العمال بصفة مستمرة؛
- ✓ زيادة كفاءة قدرات العاملين ورفع مستوى خبراتهم ومؤهلاتهم من خلال برامج التدريب وبالتالي تقوية قدرات الهيئات الحكومية والإدارية والتنفيذية؛
- ✓ تحسين النظام القضائي وتوفير جميع الإمكانات من اجل تنفيذ القوانين؛
- ✓ وضع آليات لتنفيذ حوكمة الشركات، حيث أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يتطلب إصلاح الكثير من القوانين واللوائح المعمول بها؛
- ✓ النزاهة والعدالة في العمل ولتحقيق ذلك لا بد من تعزيز العلاقة بين أصحاب المصالح لتحقيق أهداف الشركة وجعلهم جزءا من إستراتيجية الشركة طويلة المدى، كما أن المسؤولية وقبول المحاسبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح يعطي للشركة ميزة تنافسية؛

- ✓ ممارسة الحوكمة في الشركات العامة والخاصة لان كلاهما مرادف للآخر ويساهم في تطوير الاقتصاد؛
- ✓ إتباع المعايير المحاسبية الدولية حيث أن إتباع المعايير المحاسبية السليمة يدعم كفاءة الإدارة المالية، كما أن التقارير السليمة توفر المعلومات الحيوية والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية.(بركات و زايدي، 2012، صفحة 9)

2.7أسباب انخفاض ظاهرة الفساد بسنغافورة:

ترجع أسباب تراجع معدلات الفساد إلى تكامل مجموعة من العوامل على جميع الأصعدة سواء سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية مما سمح للسلطات على تضييق فجوة الفساد في البلد ويمكن إيجازها وفق الجدول التالي:

الجدول 3: أسباب تراجع معدلات الفساد في سنغافورة.

أسباب اجتماعية	أسباب سياسية	أسباب اقتصادية	أسباب تشريعية، إدارية وتنظيمية
_ الاهتمام بالتعليم كما ونوعا _ ثقافة المجتمع وتماسكه _ إشاعة السلوك التعاوني _ وجود منظومة القيم والمبادئ المناهضة للفساد والمترجمة في قوانين يلتزم بها الجميع (المسؤولية الاجتماعية التي تعبر عن مقومات عملية الحوكمة)	_ استقرار النظام السياسي _ نزاهة الطبقة السياسية _ وجود نظام ديمقراطي _ وجود الشفافية(من أهم ركائز الحوكمة) _ الإعانات والمساعدات الحكومية والمنقسمة إلى شقين: الشق الأول: مشروعات الإسكان الحكومي منخفضة الإيجار الشق الثاني: نظام التأمينات الاجتماعية	_ الأجور الجيدة والمتناسبة مع مستوى الأداء(في القطاع العام والخاص). _ استخدام مبدأ التعويضات للعاملين _تطبيق أسلوب مرن وتدريجي في التحول الاقتصادي _ تفضيل القطاعات التي تخلق فرص عمل وتزيد الإنتاجية _ توفير مناخ اقتصادي تنافسي وحر بتسهيل الاستثمار	_ قوانين صارمة وترتكز على سلسلة من الإجراءات العقابية وهياكل قوية ومنظمة _وجود إدارات ذات أداء عالي تقدم الفرص بالتساوي بين جميع الأطراف _ العمل بنظام الحوافز الذي يوفر الإطار الملائم للعمل كالمراجعة الدورية لسلم الأجور

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الأسيوية: الدروس المستفادة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص37.
- سكي هين: دور مهم للتعليم والإدراك العام في مكافحة الفساد، المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد بقارة آسيا، قطر، 9_11 يوليو 2008، ص11.
- عاطف قبرصي، إعادة النظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية _الاقتصادية_، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد52، 2002، ص ص: 17_18.

3.7 تطبيق الحوكمة في سنغافورة:

ينبع الحكم الرشيد في سنغافورة من تداخل أدوار الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والتعاون فيما بينهم.(http://www.shbabmisr.com/t~133584)

وتؤمن سنغافورة بأن استخدام الحكم الرشيد والحوكمة يمكن الدولة من تحقيق التقدم والنهضة الشاملة سواء كانت دولة كبيرة أو صغيرة، وسواء كان لديها موارد كبيرة أم صغيرة، ومهما كان موقعها الجغرافي. وتتمتع سنغافورة عمليا بتطبيق ثلاث مبادئ من مبادئ الحوكمة وهى **القيادة leadership** وتعنى اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب، و**العمل من أجل العمل work for work** أي أن القدرة والكفاءة ومجهود العمل هو أساس الترقية والوصول إلى المناصب العليا القيادية وليس الثروة والمكانة والخلفية الاجتماعية، و**النزاهةIntegrity**وهى التزام طريق الصواب والنزاهة في تأدية الأعمال.

يمكن إيجاز مبادئ الحوكمة المتبعة من قبل دولة سنغافورة في النقاط التالية:

- **الرقابة على الفساد:** حيث تم إنشاء مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد يعمل وفق قانون مكافحة الفساد وله صلاحيات التحقيق في وقائع الفساد بالحكومة والقطاع الخاص ويفرض عقوبات رادعة على المفسدين ويقوم عمله على مبدأ عدم التسامح مع المفسدين وقد وضعت هذه الإجراءات سنغافورة على قائمة أكبر عشر دول في مؤشر مكافحة الفساد.
- **ثقافة النزاهة:** من خلال نشر ثقافة عدم التسامح مع حالات الفساد كوسيلة للردع، وإقامة قواعد وطرق ومناهج لخفض فرص الفساد (منع تعارض المصالح، رفض الهدايا والرشاوى، الإعلان السنوي عن الجهات الخالية من المديونية كتشجيع لها). كما يعتمد على سياسة الأجور النظيفة بمعنى منح أجور وأسعار عادلة لتقديم الخدمات العامة بطرق شفافة وبدون وجود مزايا خفية أو مدفوعات غير معلنة، والعمل بشفافية في نشر اللوائح والإرشادات في القطاع العام والخاص والسعي لتحقيق الكفاءة في العمل وتجنب الهدر سواء في الموارد أو الوقت.
- **اكتساب الاحترام:** طبق هذا المبدأ في سياسات الترويج للصادرات وعمليات التصنيع التي قادتها الشركات دولية النشاط في ستينيات القرن الماضي، وتطوير

صندوق ادخار مركزي ليكون بمثابة دعامة مركزية لنظام التأمينات الاجتماعية بسنغافورة يساعد المتقاعدين والباحثين عن مسكن، وإدخال أول نظام عالمي لتسعير استخدام الطرق عام 1975.

- **المنفعة لصالح الجميع:** وقد عمل بهذا المبدأ في سياسة الدولة لتوفير الإسكان العام واسع النطاق لحل النقص الحاد في الإسكان والازدحام بالمناطق الرئيسية من خلال تشكيل مجلس التنمية والإسكان، ومجلس لتنمية المدن الجديدة، وإتاحة السكن بسعر معقول من خلال برنامج ملكية الوحدات السكنية.
- **حماية البيئة:** من أجل التقليل من حدة التلوث المصاحب لحركة التصنيع لأدنى حد من خلال تخصيص أراضي كمواقف للسيارات والحدائق (حيث نصت خطة التنمية لعام 2003 على تخصيص9% من الأراضي مخصصة للسيارات وإنشاء مساحات حدائق خضراء، وانتشرت الحدائق بخليج مارينا وسد مارينا وممرات القطار والطرق المحيطة بالجزيرة.
- **إدماج المجتمع ومشاركته في التنمية:** وقد ظهر ذلك جليا في إنشاء مجالس المدن لإشراك المجتمع في إدارة ممتلكات الإسكان العام، ومن الأمثلة علىذلك إنشاء برنامج لتجديد ضاحيةTampinesChangkatشارك فيه مجلس مدينة تامبنيز، وجمعية الشعب، بالإضافة إلى المقيمين بالضاحية في أنشطة التشجير والرسم والأنشطة الصحية والتعليمية.
- **إنشاء مؤسسات سليمة وفاعلة:** من خلال اطر لحماية احتياطيات الدولة بالفصل بين الاحتياطيات الحالية والسابقة بما في ذلك أراضي الدولة وإيرادات بيع الأراضي، وتوفير إجراءات وقائية دستورية، والحد من الإنفاق الكلي كنسبة من الإيراد الكلي للدولة، حيث يسود مبدأ عدم الاقتراض لتمويل الإنفاق، ومبدأ دعم الاستثمار وليس دعم الاستهلاك.
- **ديناميكية التغيير:** أي توقع التغيير وموازاته من خلال تنمية استراتيجيات اقتصادية تعتمد على مؤسسات متخصصة ولجان للاقتصاد المستقبلي حيث تم إنشاء وحدات مستقبلية بمؤسسات القطاع العام لإدارة اقتصاد المستقبل، ومركز لاستراتيجيات المستقبل، ومكتب لإدارة برنامج الدولة الذكية وغيرها.(العابدبن، 2019)

4.7 وتيرة تحول الاقتصاد السنغافوري من الفساد إلى مصاف الدول المتقدمة:

اشتملت **المرحلة الأولى** من التنمية في سنغافورة على تعبئة كبيرة للمدخلات لتحويل الاقتصاد إلى قاعدة للصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير وكانت المدخرات الوطنية هي الممول الأول لهذه المرحلة، و**كمرحلة ثانية** جاء دور الاستثمار الأجنبي مما ساعد على تراكم رأس المال ورفع حصة الاستثمار في الناتج العام من 10% عام 1960 إلى 40% في الثمانينيات طبقاً لتقارير البنك الدولي، كما عززت سنغافورة من القيمة المضافة لمنتجاتها من الصناعات الخفيفة مثل النسيج، والملابس، والمواد البلاستيكية إلى صناعات متطورة كالإلكترونيات، والمواد الكيميائية، والهندسة الدقيقة، وعلوم الطب الحيوي. بالإضافة إلى ذلك، مضى هذا التطور جنبا إلى جنب مع زيادة كبيرة في الخدمات، وخاصة الخدمات المصرفية.

كما وضعت سنغافورة استراتيجيتين، تعتمد **الأولى** على استيراد أحدث التطورات التكنولوجية العالمية لزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوظيف المواهب الأجنبية كوسيلة لنقل المعرفة. بينما ترتكز الاستراتيجية **الثانية** على توفير البيئة القانونية، والفكرية، والحوكمة الرشيدة للنمو ورعاية المواهب المكتسبة من أجل خلق مجالات للابتكار والتقدم التكنولوجي. وفي هذا الصدد، تحتل سنغافورة المرتبة الأولى في نظام الحوافز الاقتصادية لاقتصاد قائم على المعرفة، والرابعة في العالم من حيث الابتكار في مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي. كما يصنف البنك الدولي سنغافورة في المرتبة الأولى في العالم في تقريرها عن جودة مزاولة أنشطة الأعمال.(السلاموني)

علاوة على الحوكمة الفعالة، تتبع الحكومة نظاماً معتبراً لإدارة الشؤون الاقتصادية للبلاد مع عدم تدخلها في الأسواق التي ترى أن أداء القطاع الخاص فيها قوياً ويفي بالاحتياجات الاقتصادية للبلاد. لكن تدعم الحكومة الشركات التي تعكف على تسييرها والتي لا يملك القطاع الخاص المال الكافي لإدارتها مثل، الخطوط الجوية السنغافورية ونبتون أوشن لاينز البحرية.

وكدولة صغيرة الحجم لا تملك ما تقدمه سوى سكان يكرسون جل وقتهم للعمل الدؤوب، أدركت سنغافورة ضرورة بناء نظام مالي موثوق قادر على كسب ثقة الشركاء العالميين. وعلى العكس من هونج كونج التي تملك دعم بنك إنجلترا، لا يمكن لسنغافورة الاقتراض من الأسواق العالمية تحت اسم بنك مركزي لدولة نامية.

ومن بين أكبر القطاعات التي تعمل فيها سنغافورة، بناء السفن والإلكترونيات والعمل المصرفي، حيث انخرطت البلاد مؤخراً في الخدمات المصرفية الخاصة. كما تقدم أيضاً الخدمات الاجتماعية مثل الإسكان والرعاية الصحية.

ولتفادي التضخم ومخاطر خفض قيمة العملة أو مشاكل ميزان المدفوعات، تعمل الحكومة السنغافورية بكل حرص للاستفادة من خططها الاقتصادية وتنفيذ كل خطة على مراحل على المدى الطويل. وبذلك، تمكنت من الاحتفاظ باحتياطي مالي مقدر حتى عندما كانت دولة نامية واقتصادها في حاجة ماسة للإنفاق العام. لذا صمدت الدولة المدينة في وجه الأزمة المالية التي ضربت قارة آسيا في 1997، بفضل استقرارها المالي.

وقد اتسم النظام المالي لسنغافورة بالدقة والالتزام خاصة في الفترة بين 1998 إلى 2003، حيث دأبت الحكومة على خفض إنفاقها بوتيرة سنوية قدرها 9%. لكن ما يلفت النظر، انخفاض الإنفاق الحكومي إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2007، ذلك الانخفاض الذي قاربت نسبته 16%. وتوصلت دراسة أعدها البنك المركزي الأوروبي، إلى أن الحكومات الصغيرة أكثر كفاءة في أدائها بالمقارنة مع المتوسطة والكبيرة. ورغم أنه بدأ في الارتفاع التدريجي منذ تلك السنة إلى 18%، لكن النسبة لا تزال مناسبة قياساً على المستويات العالمية وللفاعلية التي تحلت بها حكومة البلاد، صنف معهد إدارة تطور التنافسية الدولية في 1997، سنغافورة الأكثر فاعلية وسرعة في تنفيذ تغيير السياسة الحكومية، بينما وضعتها الشفافية العالمية، في المرتبة الرابعة في 2003، فيما يتعلق بعدم الفساد. كما أطلق عليها، أكثر قصص التنمية نجاحاً في العالم في القرن العشرين.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن دولة سنغافورة تربط مكافآت الخدمة المدنية بأداء اقتصادها الذي يقدر حجمه بنحو 298 مليار دولار، حيث يتلقى عمال الخدمة المدنية حوافز مرتين خلال العام الواحد، بجانب مكافأة سنوية ثابتة قدرها راتب شهر. لكن دائما ما تربط البلاد الحوافز بأداء الاقتصاد، كما حدث في العام 2009 عندما تجاوزت تقديم المكافآت نتيجة لتراجع نمو الاقتصاد إبان الأزمة المالية العالمية.(الطيب، 2019)ويمثل الشكل التالي مدى انعكاس الجهود المبذولة من دولة سنغافورة في التقليص من معدلات البطالة

الشكل 3: تطور معدلات البطالة في دولة سنغافورة للفترة (2000–2015)

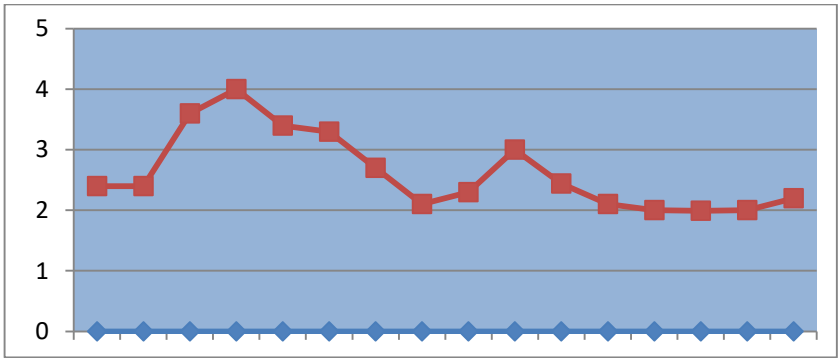

المرجع: صندوق النقد الدولي .

يلاحظ من خلال الشكل أن معدلات البطالة متفاوتة عاما بعد عام حيث سجلت نسبة 2.4% سنة 2000 لتبلغ ذروتها سنة 2002 بنسبة 3.6%، ثم انخفضت تدريجيا إلى غاية بلوغها نسبة 2.1% سنة 2011، لترتفع سنتي 2008 و2009 لكن بمعدل ضئيل نوعا ما، كما نلاحظ أن الفترة من 2010 إلى 2015 سجلت متوسط مقداره حوالي 2%، وعلى العموم فإن هذه النسبة منخفضة جدا إذا ما قورنت بالسنوات السابقة، ويمكن إرجاع السبب الرئيسي في ذلك لزيادة اهتمام دولة سنغافورة على التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة مما انعكس ذلك ايجابا على معدل الفساد.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكننا القول بان على الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد أن تبدل جهودا إضافية عن طريق وضع استراتيجيات طويلة المدى بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة في الدولة من إدارات عمومية، مجتمع الأعمال، وسائل الإعلام وكذلك المجتمع المدني على اعتبار أن مسألة الفساد مسألة معقدة تتطلب جهودا جماعية لمكافحتها، ولا يتم دلك إلا بتوفر بنية تحتية ذات قواعد وأسس متينة، وتفعيل مبدأ أخلاقيات الأعمال.

عموما ومن خلال دراستنا تم الخروج بمجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✓ يعد الفساد المالي والإداري من أخطر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات ويترتب عليه تحمل تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع المنتجة والخدمات المقدمة مما يضعف القدرة على المنافسة والبقاء.
- ✓ للحوكمة دور هام في الحد من الفساد بكل أنواعه، وذلك من خلال التطبيق السليم لمبادئها القائمة على الشفافية، الإفصاح، النزاهة وغيرها؛
- ✓ تعتبر الحوكمة السبيل الفعال لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أثبتت تجربة سنغافورة انعكاس التطبيق الجيد للحوكمة على معدلات البطالة؛
- ✓ تعد سنغافورة من الدول الرائدة في مجال تبني الحوكمة الرشيدة من أجل القضاء على الفساد؛
- ✓ إن الطريقة التي اتبعتها سنغافورة تتطلب مستويات عالية من الثقافة والتقنية والإرادة السياسية من اجل اقتلاع الظاهرة من جذورها بالاعتماد على ثلاث متغيرات أساسية وهي: الأجر، الثقافة، القانون، معتمدة في دلك على التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة.
- ✓ يعتبر النموذج الاسلامي الافضل في مكافحة الفقر من خلال تجربة عمر عبد العزيز بالنظر الى الفترة القصيرة التي تولى فيها الامارة ومقاليد الحكم.

قائمة المراجع:

http://www.shbabmisr.com/t~133584(بلا تاريخ). تم الاسترداد من

. تم الاسترداد من *haw do you define corruption*. (بلا تاريخ). glossary
http://www.transparency.org/what _is_ corruption

. (بلا تاريخ).http://www.shbabmisr.com/t~133584

tunku abdul aziz .(بلا تاريخ) .International case study: stamping out corruption in Malaysia .*resource matereal series*.(56)

بوزيد السايح. (2012). سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية. *مجلة الباحث*(10).

حسونة الطيب. (2019). *http://www.alittihad.ae/searchresult.php?q*. تم الاسترداد من سنغافورة بلد صغير و شعب يرسم مسارا اقتصاديا نحو العالمية.

زين الدين بروش ، و جابر دهيمي. (2012). دور اليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الاداري. *الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات مالية للحد من الفساد المالي والإداري*، (صفحة 10). جامعة بسكرة.

سارة بركات، و حسيبة زايدي. (2012). الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. *الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري*. جامعة بسكرة، الجزائر.

سالم برقوق، و زبيري رمضان. (بلا تاريخ). *الاقلاع من الفقر في الفكر الاقتصادي الاسلامي – مقاربة معرفية–*. تم الاسترداد من http://iefpedia.com/arab/wp-/content/uploads/2011/03

سمير زين العابدبن. (2019). *http://www.shbabmisr.com/t~133584*. تم الاسترداد من التجربة السنغافورية و كيفية الاستفادة منها.

شعبان فرج. (2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر– دراسة حالة الجزائر(2000–2010). الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلم الاقتصادية.

عبد اللطيف عادل. (2004). الفساد كظاهرة عربية واليات ضبطها: إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته. *مجلة المستقبل العربي*(29).

مرسي السيد الحجازي. (بلا تاريخ). الزكاة والتنمية في بيئة إسلامية. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 17*(2)، 11-13.

مقداد محمد، و اخرون. (2017). علاج مشكلة الفقر والبطالة في الاسلام–درلسة نظرية تطبيقية على العاطلين عن العمل في قطاع غزة. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، 9*(18).

نظيف أحمد. (بلا تاريخ). مؤشر الفساد: الدول العربية الى الوراء، باستثناء دولة و احدة. تم الاسترداد من https://raseef22.com/economy/2017/01/25/%D9%85%

هاني السلاموني. (بلا تاريخ). *http://www.almasryalyoum.com/news/details/69846*. تاريخ الاسترداد 25 08, 2019، من تجربة سنغافورة في التنمية الاقتصادية.